المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

ملف ندوة «قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي»

24 شباط/ فبراير 2018

مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس

راسم خمايسي

ملف ندوة: " قرار نقل السفارة الأميركية ووضع القدس القانوني والسياسي"

ورقة بعنوان: "مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس"

سلسلة: ملفات

راسم خمايسي | سبتمبر 2018

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2018

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات
المبنى رقم 196
شارع الطرفة (800)
منطقة 70، وادي البنات
ص. ب: 10277
الظعاين، قطر
هاتف: 44199777 974+
www.dohainstitute.org

المحتويات

مقدمة	1
أولًا: مفهوم مصفوفة الضبط	2
ثانيًا: خصوصية القدس وتميّزها	3
ثالثًا: الدوافع الديموغرافية والحضرية	8
خاتمة	10
المراجع	11

مصفوفة الضبط الممارسة لإحداث التغييرات الديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس

راسم خمايسي[1]

مقدمة

يمارس الاحتلال الإسرائيلي في مدينة القدس الشرقية سياسات ديموغرافية وجغرافية وتخطيطية حضرية لإحكام سيطرته عليها وعبرَنَتِها. وهذه الممارسات الإسرائيلية لا تُطبّق في القدس فحسب، بل يمارسها الاحتلال في الأراضي الفلسطينية المُجَزأة كلها، مع أخذ الخصوصيات المُنشَأة في هذه المناطق والمجموعات السكانية الفلسطينية التي تسكنها، في الحسبان، حيث فرضت إسرائيل قواعد هذه الخصوصيات بالقوة، أو بموجب اتفاقات مفروضة بظرفية غير ندّية ومن دون تناظر في القوة وتأمين المصالح بين الطرف الفلسطيني العربي، والطرف الإسرائيلي المدعوم دعمًا مباشرًا وغير مباشر من أطراف دولية ذات نفوذ. خصوصية تطبيق السياسات الإسرائيلية وممارستها هما نِتاج تَميُز مكانة مدينة القدس الدينية؛ الأيديولوجية، والرمزية، والجيوسياسية، والوظائفية، والبنيوية التي تُصاغ، أو على الأقل، تؤثر في الصراع الحضري في المدينة ومحيطها وتحدث تغييرات جيو–ديموغرافية.

تهدف هذه الدراسة الموجزة إلى وصف مصفوفة الضبط الذكية وتحليلها نقديًا؛ هذه المصفوفة ذات المركبات الخشنة والناعمة، المرئية وغير المرئية، التي يمارسها الاحتلال الإسرائيلي لإحداث التغييرات الجيو–ديموغرافية والحضرية الفلسطينية في القدس، حيث يطبّقها الاحتلال الإسرائيلي على نحو انتقائي مختلف وثنائي مع واقع الإنسان الفلسطيني المقدسي ومكانته، ومع الأرض والحيّز الفلسطيني ومكوّناته الحضرية، ومع المؤسسات

1 مخطط مدن وجغرافي، يعمل أستاذ التخطيط الحضري، قسم الجغرافيا ودراسات البيئة، جامعة حيفا ومركز التخطيط والدراسات، كفر كنا (فلسطين).

الفلسطينية الناظمة والموجّهة لتنمية الفرد والمجتمع الفلسطيني في القدس. لكن تطبيق مُكونات هذه المصفوفة يتم على نحو متكامل ومتراكم، متأثرًا بالظرفية "الزمنكانية" لتحقيق الأيديولوجيا والأهداف والسياسات الجيوسياسية والديموغرافية التي تسعى لها إسرائيل. في المقابل، يقوم الاحتلال الإسرائيلي بإيجاد واقع مُأَسرَل/ مُعَبرَن ومُصَهيَن، من غير السهل تغييره، يبسط من خلاله سيطرته على المدينة وحولها بواسطة تغيير الواقع الديموغرافي والجغرافي والمؤسساتي. يستخدم الاحتلال الإسرائيلي أدوات عسكرية/ أمنية ومدنية موظفة في سبيل إيجاد واقع مغاير لتحقيق مصالحه، مغيّبًا ومتجاهلًا مكانة السكان الفلسطينيين الأصليين الذين يمرون بمراحل تمدن ومَديَنة قسرية مأسورة، وفارضًا النظام والقانون المحليَّين الإسرائيليَّين بدلًا من القانون الدولي المستحق.

أولًا: مفهوم مصفوفة الضبط

مصفوفة الضبط والسيطرة الذكية هي مجموعة من الآليات والأدوات والأجهزة التي توظّفها وتفعّلها، عند الحاجة، القوة المسيطرة على الحيّز الحضري لأجل تحقيق أهدافها. ويتم تطبيق هذه المصفوفة بعد أخذ اعتبارات المكانة والظرفية لذوي العلاقة بالصراع على الوطن والمدينة. والصراع على القدس هو جزء من الصراع على الهوية والثقافة والوطن، الذي تسعى الحركة الصهيونية للسيطرة عليه، وبسط سيادتها وحضورها وهيبتها وثقافتها وخطابها ولغتها عليه[2]. لإنجاز السيطرة على القدس وعَبرنَتِها وتطبيق الأيديولوجيا الدينية والجيوسياسية الإسرائيلية بوصفها دولة مؤسسات مجنّدة، تعمل بتنسيق لترجمة السياسات إلى أدوات عمل تُشكّل معًا مصفوفة ضبط وسيطرة مركبة، بينها تكامل وتراكم لتحقيق الأهداف المصاغة من مؤسسات الدولة والبلدية وأذرعها المتعددة[3]. تشمل مركبات هذه المصفوفة عوامل مؤثرة في السلوك الديموغرافي الفردي والمجتمعي الفلسطيني، وفي التغييرات الجغرافية والحضرية، وفي وجود عمل المؤسسات الرسمية والأهلية والعرفية وأنماطها. تتكون هذه المركبات من أجهزة وأدوات خشنة وناعمة، مرئية وغير مرئية لتطويع المجتمع الفلسطيني المقدسي وإضعافه

[2] Rassem Khamaisi, "**Error! Main Document Only.**The Israeli–Palestinian Conflict: Building the Future Palestine," Eurasian Geography and Economics, vol. 51, no. 6 (May 2010), pp. 716–732

[3] IAN LUSTICK, ARABS IN THE JEWISH STATE: ISRAEL'S CONTROL OF A NATIONAL MINORITY (AUSTIN, TX: UNIVERSITY OF TEXAS PRESS, 1980), PP. XIV, 38.

واحتوائه[4]. يُعبّر عن المركبات الخشنة بمصادرة الأراضي وإقامة المستوطنات وهدم المباني وإقامة جدار الفصل وحصر الامتداد والتوسّع الحضري وتطبيق قوانين ضبط الزيادة السكانية الفلسطينية ومصادرة الهويات الفردية وتخطيط وشق لشبكة طرق مقطِّعة للأحياء الفلسطينية وحاصرة لها[5]. أما المركبات الناعمة، فتشمل مَدينَة العسكرة؛ أي تغيير السيطرة العسكرية في المدينة إلى سيطرة مدنية، وتغيير الأسماء، وصوغ خطاب تذنيب واتهام مُستَخدم نحو المجتمع الفلسطيني وفيه وداخل المشهد الحضري المقدسي، وهندسة الذهنية والوعي الفرديَّين والجمعيَّين لإيقاع الفلسطينيين في دائرة سحرية من العجز وصراع البقاء وتجنب المأسسة واغتيال المؤسسات الوطنية ودفعها إلى خارج محيط المدينة وتوطينها في المدن الفلسطينية المجاورة التي تخضع لإدارة السلطة الوطنية الفلسطينية، مثل رام الله وبيت لحم. كما أن من مركبات مصفوفة الضبط إنتاج خطاب وأدوات ومفردات ولغة من القوي المحتل، يستهلكها الطرف الضعيف المحتل ويرددها على أنه ضحيته ويبقى في دائرة ردة الفعل التي أدخله فيها الطرف القوي وأسره بها. وأحدث تطبيق هذه المصفوفة تغييرات ديموغرافية وجغرافية وحضرية في القدس[6]. نتناول بعض مؤشرات هذه التغييرات بإيجاز، بعد عرض خصوصية القدس، بعد أن فُصلت قسرًا (إداريًا وفيزيائيًا) عن الأراضي الفلسطينية المحتلة في عام 1967.

ثانيًا: خصوصية القدس وتميّزها

فكرة منح مكانة خاصة للقدس عُبِّرَ عنها في قرار تقسيم فلسطين رقم 181 لعام 1947. ونتيجة حرب 1948، قُسّمت المدينة إلى جزأين: شرقي خضع لاحقًا للمملكة الأردنية الهاشمية، وغربي خضع للسيطرة الإسرائيلية بعد

4 Rassem Khamaisi, "De-facto Counter Planning against the Sophisticated Matrix of Control: The Palestinian and Israeli Case in Area C," in: Yamazaki Takashi (ed.), Report or the JSPS Grant-in-Aid for challenging Exploratory Research 2015-2016, (No, 15K12954), Cultural Practices against Militarization: The Compilation Regional Geographies and the Restoration of Landscapes in Okinawa and Palestine (Osaka: Osaka City University, 2017), pp. 48-80.

5 انظر: يونان ميخائيل، "الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضبط ألحيزي في القدس"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القدس، أبو ديس، فلسطين، 2018.

6 Eyal Miron & Doron Bar (eds.), Planning and Conserving Jerusalem: The Challenge of an Ancient City (Jerusaelm: Yad Ishak Ben-Zvi, 2009).

النكبة، وهُجّر سكانه العرب الفلسطينيون. وبعد احتلال القدس الشرقية في عام 1967، جرى فصلها عن الأراضي الفلسطينية الأخرى، وحُدّدت حدود الأراضي التي ضمّت عمليًا مساحة تزيد على سبعين كيلومترًا مربعًا، وتشمل البلدة القديمة وخمس عشرة بلدة/ قرية فلسطينية كان يُدار بعضُها من مجالس قروية مثل العيساوية وشعفاط وصور باهر. اعتمدت عملية رسم حدود الأراضي المحتلة التي ضُمّت إلى القدس الغربية وبقرار من الحكومة الإسرائيلية على اعتبارات ديموغرافية وجيوسياسة ومؤسساتية، يمكن تلخيصها في ضمّ أقل عدد سكان فلسطينيين، في مقابل أكبر مساحة تشمل أراضي موارد إستراتيجية مثل مطار القدس والأراضي المحيطة بالبلدة القديمة، تأخذ في الاعتبار التضاريس الجغرافية والأمنية. وألغت حكومة الاحتلال الإسرائيلي المؤسسات البلدية والقروية العربية وضمّتها وأخضعتها لبلدية القدس الإسرائيلية بعد توسيع صلاحياتها وبسطها على القدس الشرقية.

بسطت إسرائيل سيادتها على الأراضي التي احتَلتها وضمّتها، وفرضت القانون المحلي عليها بدلًا من القانون الدولي. وفي عام 1980 سنّت "قانون أساس: أورشليم القدس عاصمة إسرائيل" الذي يتلخّص محتواه في أن "أورشليم" القدس الكاملة الموحّدة هي عاصمة إسرائيل. القدس هي مقر الرئاسة والكنيست والحكومة والمحكمة العليا، تُحمى الأماكن المقدّسة في المدينة من أي محاولة لانتهاكها أو منع الوصول الحر إليها، وتتمتع القدس بأولوية في مشروعات الحكومة التطويرية، وتمنح الحكومة بلدية "أورشليم" القدس ميزانية سنوية خاصة لتطوير المدينة. وفي عام 2001 أضيف بند إلى هذا القانون يؤكد أن حدود مدينة القدس "الإسرائيلية" هي الحدود الواردة في الأمر الحكومي منذ احتلالها في عام 1967، ويحظر نقل صلاحيات إسرائيل في القدس إلى أي عنصر سياسي أجنبي. وعلى الرغم من المعارضة الدولية للقانون الإسرائيلي وإصدار مجلس الأمن القرار رقم 478 في 20 آب/ أغسطس 1980، فإن الكونغرس الأميركي أصدر قرارًا في عام 1995 يعترف بموجبه بالقدس عاصمةً لإسرائيل ومنح صلاحية إنجاز نقل السفارة الأميركية للرئيس.

فصلت إسرائيل بين مكانة الأرض ومكانة الإنسان العربي الفلسطيني المقدسي؛ إذ على الرغم من ضمّ الأرض وبسط قوانين الأراضي والتخطيط بوصفها جزءًا من مصفوفة الضبط، كما سنتناولها لاحقًا، فإن صفة الإقامة الثابتة المشروطة منحتها إسرائيل للمقدسيين الفلسطينيين الأصليين. وحُدّدت هذه المكانة المُميَّزة والمُميِّزة بمعايير

استمرار الإقامة في القدس، وفي أن تكون القدس مركز حياة الفرد والأسرة ونيل حقوقه المدنية. ومكانة الإقامة الثابتة المشروطة تُخضِع كل مقدسي فلسطيني لعملية رصد مدني وأمني من المؤسسات الأمنية الإسرائيلية، ويكون معرّضًا لفقدان الإقامة في وطنه ومدينته إذا تبيّن أنه خالف أنظمة الدولة والبلدية القسرية[7]. باعتباره جزءًا من عملية الضبط الديموغرافي والمنطلق من تحديد مكانة خاصة للمقدسيين الفلسطينيين، يتم التعامل مع السكان المقدسيين كأنهم موقتون في وطنهم ومدينتهم من خلال منحهم صفة "مقيم ثابت"، وليس من خلال مكانة المواطن أو إبقائه على صفة إنسان ومجتمع محتل، كما هو واقع الفلسطينيين المحتلين منذ عام 1967. هذه المكانة انطلقت من اعتبارات ديموغرافية وجيوسياسية وأمنية، وأثرت في سلوك المقدسيين، إذ وُضِعوا بين مطرقة السلطات الإسرائيلية ومصفوفة ضبطها، وسندان الضوابط السوسيو–ثقافية والحاجات الحضرية والاقتصادية التي لها خاصية في واقع القدس. لم تؤثّر حالة التعامل مع الاحتلال الإسرائيلي باعتباره موقتًا وسوف ينتهي، في مكانة المقدسيين الفلسطينيين فحسب، بل في سلوكهم وتحديد موقع الحدود الجيوسياسية والبلدية والأحياء أيضًا' كما أثّر في سياسات البلدية والحكومة الإسرائيليتين التي شملت رصد الموارد والتخطيط المنظم الطويل المدى. وهكذا، فإن حالة الترنّح بين الموقت والثابت، استُخدمت جزءًا من مصفوفة الضبط المفروضة من الحكومة والبلدية الإسرائيليتين.

تشمل خصوصية التعامل الإسرائيلي وتميّزه مع حالة القدس، التخطيطَ الحضري وإنتاج الحيّز وإدارة الأراضي، إذ أقامت السلطات الإسرائيلية جدار الفصل الذي يفصل القدس عن محيطها وجوارها الفلسطيني الذي يُغذّيها ويدعمها معيشيًا ووظائفيًا، وقطّع هذا الجدار الوجود الفلسطيني وفصل بين الفلسطينيين والفلسطينيين وضَبَط دخولهم إلى القدس من دون إذن، وبقي نافذة للإسرائيليين في استخدام المستوطنات التي أقيمت حول القدس وفي محيطها من أجل تعزيز السيطرة الإسرائيلية على القدس ديموغرافيًا وتمكينها، من خلال تسهيل زيادة عدد المستوطنين الإسرائيليين في المستوطنات التي أقيمت في القدس الشرقية وحولها. هذه الثنائية المزدوجة التي تُمارَس على حركة السكان وهويتهم وانتمائهم، خلقت منظومة من الفصل العنصري والاحتلال العرقي في

7 Meir Margalit, Discrimination in the Heart of the Holy City (East Jerusalem: International Peace and Cooperation Center, 2006).

المكان. وجاءت هذه المستوطنات المدنية والقروية لتطبق إستراتيجية الإحاطة بالأحياء والبلدات الفلسطينية، وتقطيع تواصلها ومنع التواصل الجغرافي في ما بينها، ولاحقًا التغلغل في الأحياء الفلسطينية، خصوصًا في منطقة البلدة القديمة ومحيطها. تُنجَز هذه الإستراتيجية من خلال زيادة عدد النقاط الاستيطانية وساكنيها، وتوصيلها بشبكة طرق ضابطة للحركة الفلسطينية فيها، ومسيطرة على أراضٍ تمنع الفلسطينيين من السكن والتوسع. إقامة الجدار وإدارة حركة السكان حوله وعلى نقاط التفتيش والرقابة على نحو انتقائي متأثرة بالمزاجية والظرفية، تترجم مصفوفة الضبط لتحقيق الأهداف الإسرائيلية. هذا الجدار الفاصل الذي شرع الاحتلال في إقامته في عام 2002 بموجب قرار من الحكومة، وربط بين نقاط التفتيش التي وُضعت لرقابة حركة الفلسطينيين من القدس وإليها وضبطها، وتطبيق سياسة "مركز الحياة" للفلسطينيين التي بدأت تمارسها الحكومة الإسرائيلية في عام 1996 ضد الفلسطينيين المقدسيين على نحو خشن، مكّنا من تطبيق مصفوفة ضبط تحدد مَن هو المسموح له بدخول المدينة والتوطن فيها ومَن هو الذي يُمنع.

أنتج استخدام التخطيط الحضري، المحاصَر والمضبوط من البلدية ومؤسسات التخطيط الإسرائيلية، حيّزًا حضريًا مشوهًا وغير ملبٍّ لحاجات المقدسيين الفلسطينيين. يمر هؤلاء المقدسيون بسيرورات تمدّن انتقائية تترنح بين البداوة المقنّعة من ناحية سوسيو–ثقافية، والسلوك الاستهلاكي الرأسمالي. هذا التخطيط الحضري المُقوَنَن المفروض من فوق من مؤسسات التخطيط الرسمية على المجتمع والأحياء الفلسطينية من دون مشاركته وإشراكه، ساهم في إيجاد ظاهرة البناء العشوائي غير المرخص والمنظم. ينطلق هذا التخطيط الحضري المعدّ والمعمول به ضد الأسر والأحياء الفلسطينية، من مفاهيم منح حقوق تخطيط/ بناء قروية قليلة لا تتجاوز في الغالب 50–75 في المئة لإنتاج حيّز قروي، مع أن الواقع والحاجات الفلسطينية في الغالب هي مدينية. ولتلبية هذه الحاجات، يجب منح حقوق تخطيط/ بناء مدينية تمكّن منح رخص بناء بموجبها لاستيعاب الزيادة السكانية العالية، ومعها توفير متطلّبات السكن والإسكان، لتساهما في إخراج الإنسان والأسرة والمجتمع الفلسطيني المقدسي من دائرة الضائقة والأزمة الإسكانية القاتلة. كما أن تصديق مخططات هيكلية محلية مغايرة للواقع والحاجات لا تساهم في تخطيط التطوير الفلسطيني وتوجيهه على مستوى الأحياء خصوصًا، وعلى مستوى المدينة عمومًا، ولا تلبي الحاجات والتوقعات الحياتية الأساسية. يؤدي هذا الإقرار لمخططات هيكلية جزئية، مُجَزِّئة ومُجَزّأة من السلطات الإسرائيلية، إلى غياب الحيز العام، بما في ذلك شبكة طرق خادمة للأحياء

الفلسطينية وتؤمّن الحركة الملائمة والمريحة إليها وفيها. كما أن هذه المخططات تَحُول دون استصدار رخص بناء للمباني القائمة أو الجديدة لتأمين صراع البقاء على أرضهم وفي مدينتهم. تدفع إعاقة إصدار رخص البناء للفلسطينيين إلى البناء من دون ترخيص لسد حاجاتهم، وبذلك تُدخلهم السلطات الإسرائيلية في قفص الاتهام وفخ المقاضاة القانونية ودفع الغرامات المالية والسجن وحتى هدم المباني بوصفها جميعًا جزءًا من مصفوفة الضبط المَدنية التي تطبّقها مؤسسات بلدية القدس والحكومة الإسرائيلية عبر أجهزة البلدية والدولة عندما ترى حاجة إليها لإنجاز مصالحها.

يكون استصدار رخصة بناء مشروطًا بتوافر الأرض بملكية مقدِّم طلب الرخصة. ولتأمين إثبات ملكية الأرض، يجب مسح الأرض وتسويتها لتحديد موقعها وتسجيلها باسم المالك. وخلال فترة الاحتلال التي تجاوزت الخمسة عقود، صادرت السلطات الإسرائيلية أراضي فلسطينية تجاوزت نصف الأراضي التي ضُمّت في عام 1967، وأقامت عليها مستوطنات ومؤسسات. أما النصف الباقي فأعلن أنه مناطق خضراء يُمنع البناء فيها بحسب المخططات الإسرائيلية، وحاليًا تمتد الأحياء الفلسطينية على ما يقل عن عُشُر مساحة بلدية القدس، مع أن نسبة الفلسطينيين في بلدية القدس اليوم تُقدّر بنحو 40 في المئة من عدد سكانها الإجمالي. كما أن معظم الأراضي التي تقع في الأحياء الفلسطينية وحولها لم تزل من دون تسوية رسمية وتسجيل منظم؛ ما يعوق إصدار رخص بناء، ويسهّل المصادرة ويُدخل إشكاليات وصراعات بين المالكين والورثة، ما يزيد من المشكلات الاجتماعية والتوترات بين الأقرباء والجيران. في المقابل، تترصّد الدولة اقتناص فرص تطبيق قوانين وتعليمات تُمكّنها من مصادرة الأرض.

إن إعاقة تسوية الأراضي الفلسطينية في القدس وتسويتها رسميًا، على الرغم من مرور أكثر من خمسة عقود على احتلالها، هي جزء من أدوات مصفوفة الضبط الممارسة التي تحول دون إصدار رخص بناء، تساهم في عملية البناء من دون ترخيص وإيجاد نسيج عمراني عشوائي وغير منظم، إضافة إلى زيادة الإشكاليات والمعوّقات داخل المجتمع لتسهيل اتهامه وتذنيبه وتعميق ذهنية وسلوك لجلد الذات من أبنائه. وعلى الرغم من حق الفلسطينيين في أراضي "الدولة"، إذ إن معظم الشبان الفلسطينيين الآن لا يملك أراضي للبناء، إلا أن دولة إسرائيل وبلدية القدس لا تخصصان أراضي لإقامة إسكانات وأحياء فلسطينية وتطويرها، بل تمنح "أراضي

الدولة" لإقامة المستوطنات الإسرائيلية وتوسيعها. وهكذا، فإن رخصة البناء و"كوشان الطابو" (وثيقة تسجيل الأرض) يمثّلان أدوات طيّعة بيد السلطات الإسرائيلية البلدية والحكومية، لضبط البناء والتطوير المقدسي وتحديد التنمية الحضرية الفلسطينية. تُستخدم هذه الأدوات استخدامًا سلبيًا تجاه المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وفي المنطقة المسماة (ج) في الضفة الغربية، لكنّ لهذه الأدوات خصوصية وتميّزًا في واقع القدس، إذ إن ما يزيد على نصف المباني السكنية الفلسطينية في القدس غير مرخصة ومهددة بالهدم ودفع غرامات عليها، ما يساهم في إفقار الأسر الفلسطينية، وفي بعض الحالات تستخدم لضبط السلوك الفردي السياسي واحتوائه.

ثالثًا: الدوافع الديموغرافية والحضرية

تنطلق سيرورات تطبيق مصفوفة الضبط من دوافع ديموغرافية وجيوسياسية لتكوين مورفولوجيا حضرية تسيطر عليها الحكومة الإسرائيلية[8]. وتسعى الدوافع الديموغرافية لإبقاء الفلسطينيين أقليةً عددية مهمشة وتابعة اقتصاديًا ووظائفيًا للمركز العبري في القدس الغربية، ومشرذمة إلى أحياء يتضاعف عدد سكانها وتتوسع عموديًا، ومحرومة من التوسع الأفقي الموجّه لإيجاد فرص التنمية فيها. هذه الأحياء مقطّعة اجتماعيًا، وانتماؤها الأساسي والأول هو إلى الحمولة أو الحي وليس إلى المدينة، إذ إن القدس تفتقر إلى المؤسسات والوظائف البلدية التي تمثل جهازًا وحيّزًا يساهمان في التنظيم الجمعي وتأمين حق المقدسيين في المدينة. ولتحقيق الأهداف الديموغرافية، حددت القدرة الاستيعابية للمخططات بألا تتجاوز نسبة السكان الفلسطينيين 30 في المئة من عدد سكان بلدية القدس الغربية والشرقية. ونظرًا إلى التغييرات الديموغرافية، عُدّلت هذه النسبة إلى 40 في المئة بموجب مخطط هيكلي "القدس 2000". كما أن تحديد موقع إقامة الجدار أدّى إلى "إخراج" قرابة 50000 فلسطيني مقدسي إلى خلف الجدار ومن دون تغيير مكانهم وحدود البلدية الإدارية والجيوسياسية.

8 شلومو حسون، إسرائيل 2048: التنمية والتخطيط المكاني، (باللغة العبرية)، (القدس: وزارة المالية/ إدارة التخطيط والجامعة العبرية في القدس، 2016)، شوهد في 2018/7/17، في: https://goo.gl/366cEf

إن عملية سحب الهويات الشخصية مستمرة، وتقدّر بنحو 15000 هوية منذ عام 1976. وتستند هذه العملية إلى قانون الدخول إلى إسرائيل الذي يشير إلى أنه في حال كان لدى وزير الداخلية شك، أو يثبت له أحد الأمور الثلاثة التالية: مغادرة الشخص المقدسي البلد مدة سبعة أعوام أو حمله الجنسية الأجنبية أو حمله الإقامة الأجنبية، يحق لوزير الداخلية سحب الهوية المقدسية منه من دون إعلامه. في المقابل، توضع العراقيل أمام تَجنيس المقدسيين وإقرار لم شمل العائلات وتسجيل المواليد الفلسطينيين في سجل النفوس. وفي مقابل هذه التدخلات الخارجية القسرية أيضًا التي تؤثر في السلوك الديموغرافي للمجتمع الفلسطيني الذي يتمثل في هجرة الشباب وانخفاض المواليد وتأخر سن الزواج وما يرافق ذلك من سلوك اجتماعي يساهم في شرذمة المجتمع وخفض حصانته المجتمعية والوطنية.

على الرغم من مصفوفة الضبط والسياسة الديموغرافية التي تمارسها إسرائيل في القدس، ارتفع عدد المقدسيين الفلسطينيين من نحو 68000 نسمة في عام 1967، مشكلين ما نسبته 25.8 في المئة من إجمالي سكان القدس، إلى نحو 323700 نسمة في عام 2015، أي ما نسبته نحو 37.7 في المئة من إجمالي سكان القدس[9]. حصلت هذه الزيادة السكانية على الرغم من الضوابط والمعوّقات والمحددات الإسرائيلية، إلا أنه كان من المُمكِن أن يكون عدد سكانها ضعف السكان الحالي على الأقل – باعتبار مكانة القدس وموقعها الجيوسياسي بوصفها قلب فلسطين – لولا السياسات الديموغرافية الإسرائيلية. هذه السياسة الجيو–ديموغرافية دفعت السكان، الذين ينتمون إلى الطبقتين الوسطي والعليا، إلى ترك القدس والهجرة إلى رام الله أو إلى خارج الوطن، ومعهم مؤسساتهم الاقتصادية والإدارية، ما ساهم في إضعاف الواقع الفلسطيني في القدس.

تكوّنت مورفولوجيا المدينة بتأثير مباشر من مصفوفة الضبط التي تشكّلت نتيجة سياسات تخطيط وإدارة الأرض وطرائق البناء المعمول بها في القدس. وكوّنت هذه السياسات أحياء فلسطينية تعاني حالات مَرضية. وبين هذه الأحياء يوجد اختلاف وغربة، على الرغم من التشابه في ما بينها من حيث المشهد الحضري. لكن تقطيع الأحياء الفلسطينية فيزيائيًا، وحصرها حيزيًا وحرمانها من توافر الوظائف والخدمات البلدية الجامعة والصاقلة

9 "سكان إسرائيل والقدس حسب المجموعة السكانية، 1992–2015"، في: الكتاب الإحصائي السنوي للقدس، الفصل الثالث: "السكان"، (باللغة العبرية)، (القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2015)، شوهد في 2018/7/17، في: https://goo.gl/eFxLCe

اجتماعيًا ومدينيًا للفلسطينين، حوّلت المجتمع المقدسي إلى تابع، إما لمدينة القدس الغربية، وإما للمركز الفلسطيني في رام الله. وساهم توسيع المستوطنات وبناؤها على نحو كثيف، وضخ المستوطنين إليها بتشجيع ودعم حكوميَّين، في تغليب الوجود الإسرائيلي في مشهد المدينة وعبرَنَتِها.

خاتمة

تأثر إنتاج الحيّز الحضري الفلسطيني المقدسي تأثرًا مباشرًا نتيجة الصراع الديموغرافي والجيوسياسي؛ إذ يُمارس الاحتلال الإسرائيلي سياسات وأفعالًا تؤدي إلى تغييرات ديموغرافية وحضرية. وتسعى هذه التغييرات لهندسة الحيّز والمحيط الحضري والسلوك السكاني من أجل تحقيق الأيديولوجيا والأهداف الإسرائيلية. واستُغل تَميُّز حالة القدس "الموقتة" وخصوصيتها ومكانتها من الاحتلال الإسرائيلي لإحكام السيطرة على المدينة، على الرغم من الاتفاقات الموقعة بين منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية التي أرجأت التفاوض على الحل الجيوسياسي النهائي للقدس بوصفه جزءًا من الحل النهائي للصراع الفلسطيني – الإسرائيلي. كما تمارس الحكومة الإسرائيلية سياسة فرض الأمر الواقع غير القابل للعودة بواسطة تغيير الميزان الديموغرافي والتكوين والنسيج الحضريَّين لمصلحة الإسرائيليين، مستخدمةً قوة الدولة وقوانينها المحلية وغير مكترثة بالقانون الدولي، ومعتدّيةً على حقوق المقدسيين الفلسطينيين الفردية والجماعية ومحاصرةً لهم. ولمواجهة مصفوفة الضبط يجب العمل والتدخّل من أجل إعادة التنظيم المجتمعي المقدسي وتأمين حقه في المدينة، وانتقاله من واقع ردة الفعل إلى المبادرة في المساحات الممكنة. وفي موازاة ذلك، لا بد من دعم فلسطيني وعربي ودولي لتأمين الحقوق الأساسية والجيوسياسية للمقدسيين على أساس منظومة القوانين والأعراف الدولية.

المراجع

1. العربية

يونان، ميخائيل. "الطرق والمواصلات كمركب رئيسي بمصفوفة السيطرة والضبط الحيّزي في القدس". رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة القدس. أبوديس، فلسطين، 2018.

2. الأجنبية

حسون، شلومو. **إسرائيل 2048: التنمية والتخطيط المكاني**. (باللغة العبرية). القدس: وزارة المالية/ إدارة التخطيط والجامعة العبرية في القدس، 2016.

الكتاب الإحصائي السنوي للقدس. (باللغة العبرية). القدس: معهد القدس لبحث السياسات، 2015.

Khamaisi, Rassem. “The Israeli-Palestinian Conflict: Building the Future Palestine.” *Eurasian Geography and Economics*. vol. 51. no. 6 (May 2010).

Lustick, Ian. *Arabs in the Jewish State: Israel's Control of a National Minority*. Austin, TX: University of Texas Press، 1980.

Margalit, Meir. *Discrimination in the Heart of the Holy City*. East Jerusalem: International Peace and Cooperation Center, 2006.

Miron، Eyal &Doron Bar (eds.). *Planning and Conserving Jerusalem: The Challenge of an Ancient City*. Jerusaelm: Yad Ishak Ben-Zvi, 2009.

Takashi، Yamazaki (ed.). *Report or the JSPS Grant-in-Aid for challenging Exploratory Research 2015-2016, (No, 15K12954), Cultural Practices against Militarization: The Compilation Regional Geographies and the Restoration of Landscapes in Okinawa and Palestine*. Osaka: Osaka City University, 2017.